E-ISSN: 2789-3359 || P-ISSN: 2789-7834 || Arab Impact Factor 2021: 0.5

البعد الاقتصادي في علاقات المغرب بالدول الافريقية بين الحضور المتميز وتحديات المنافسة الدولية

The economic dimension in Morocco's relations with African countries between the distinguished presence and challenges of international competition

إعداد: أ. **نورالدين مورو**؛ باحث في العلاقات الدولية والقانون الدولي العام

Prepaeed by: **Nourddin Mourou**; Researcher in international relations and public international law.

الملخص:

تحاول هذه الدراسة إبراز أهمية البعد الاقتصادي في علاقات المغرب بالدول الإفريقية بين الحضورالمتميز وتحديات المنافسة الدولية، من خلال التـأسيس للأرضية القانونية لهذه العلاقات في شقها الاقتصادي، بغية تطويرها وتعزيز التواجد الاستثماري المغربي بالدول الإفريقية، رغم المنافسة الدولية الشرسة سواء من طرف القوى التقليدية أو القوى الصاعدة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات المغربية الإفريقية بشكل خاص.

واعتمد الباحث على المنهجين التاريخي والتحليلي في هذا الموضوع. وأهم نتيجة خلصت إليها فالدراسة أنَّ الأهمية الاستراتيجية للعنصر الاقتصادي في علاقات المغرب بالدول الإفريقية تحت شعار رابح رابح، وبالتالي النهوض بالتنمية الشاملة بمختلف الدول الإفريقية وانعكاساتها الإيجابية على نسب النمو الاقتصادي بالقارة الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: البعد الاقتصادي ـ المنافسة الدولية ـ الاستراتيجية الاقتصادية ـ الاستثمارات.

ABSTRACT:

This research paper attempts to highlight; importance of the economic dimension in Morocco's relations with African countries between the distinguished presence and challenges of international competition; by establishing the legal ground for these relations in their economic aspect, in order to devlop and enhance the Moroccan investment presence in African countries, despite the fierce international competition, whether by traditional forces (FRANCE- USA-GERMANY) or emerging powers(CHINA-INDIA-TURKEY).

This research aims to shed light on the importance of the economic factor in Moroccan African relations. i relied on the historical and analytical methodologies in my approach to This topic.the most important result that I concluded at the end of this research is the strategic Importance of the economic component in Morocco's relations with African countries under The slogan" WIN-WIN", and consequently the advancement of

comprehensive development in various African countries and its positive repercussions on the rates of economic growth in the African continent.

Keyswords: the economic dimension-international competition-economic strategy - investments.

المقدمة:

تحظى العلاقات المغربية الإفريقية باهتمام مغربي له خصوصية معينة، نظرا للمكانة التي تحتلها القضايا الإفريقية، على مستوى اهتمام صانعي القرار الخارجي المغربي، باعتبارها احدى الدوائر الأساسية المكونة لمجال السياسة الخارجية المغربية، اذ جعلها الدستور المغربي ضمن المجال الاستراتيجي الثالث، بعد كل من أولوية الاتحاد المغاربي، ثم تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية.

ويعكس هذا التوجه دخول العلاقات المغربية الإفريقية، منعطفا جديدا يتجلى في التعاون الثنائي، بين المغرب والعديد من الدول الإفريقية، تغطي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية، فعلى المستوى السياسي، أخذ هذا البعد أشكالا متنوعة كسعي المملكة المغربية لحل الأزمات داخل القارة السمراء، والمشاركة في عمليات حفظ السلام، كما هو الحال في مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى وكوت ديفوار، إذ نتجت عن الخطوة المغربية تجنيب هذا البلد نزوعات العنف والتطرف والإرهاب، التي باتت تهدد منطقة الساحل والصحراء، وكذا للمساعدة في عمليات الاستقرار بهذه البلدان.

أما على مستوى الاقتصادي، فقد شكل التعاون الاقتصادي والتجاري، دائما دعامة أساسية في الاستراتيجية المغربية، نحو إفريقيا جنوب الصحراء ، اذ أصبحت هذه القارة ضمن أولويات صناع القرار الخارجي المغربي.

حاليا تخضع العلاقات الاقتصادية، بين المغرب والدول الإفريقية لإطار قانوني، يتكون من أزيد من ألف اتفاقية تعاون في مجالات المعادن والطاقة الصيد البحري، التجارة، الصناعة، السياحة، الصحة، الأمن الفلاحة، المواصلات، والخدمات وتكنولوجيا الاعلام.

وتكمن أهمية هذه الدراسات في ركيزتين أساسيتين، الأولى لها علاقة بالتطورات والتحولات التي تعرفها القارة الإفريقية، والركيزة الثانية تتمثل في الإحاطة بالقوى الدولية التقليدية

والقوى الناشئة والتي تعتبر كمنافس قوي للمملكة المغربية، في الجانب الاقتصادي والاستثماري بالقارة الإفريقية.

وتأسيسا على كل ما سبق، وبالخصوص الركيزتين اللتان تكمن حولهما أهمية الموضوع، تتمظهر الاشكالية البحثية لهذه الدراسة في: إلى أي حد استطاعت المملكة المغربية فرض نفسها كمستثمر اقتصادي واعد بالقارة الإفريقية على الرغم من المنافسة الدولية والتغيرات المتسارعة التي يعرفها الاقتصاد الدولي؟

وللإجابة عن هذه الاشكالات البحثية المثارة، تمت الاستعانة بالمناهج التالية، التاريخي والوصفي التحليلي فالأول يستحضر المقاربة الكرونولوجية التاريخية لمختلف المحطات البارزة في تاريخ العلاقات الدولية، بين المغرب وإفريقيا والثاني سيمكننا من تحليل مدى قدرة الاقتصاد المغربي لخوض مقاربة مبنية على الاستثمار في مختلف القطاعات الانتاجية بالقارة الإفريقية، وتحليل طبيعة العلاقة التنافسية التي تجمع المملكة المغربية بباقي القوى الدولية المنافية التقليدية الصاعدة.

وانطلاقا من الإشكالية البحثية لهذه الدراسة، ارتأينا مقاربته في مبحثين أساسيين:

- المبحث الأول: مقومات الاستراتيجية الاقتصادية للمغرب بإفريقيا .
- المبحث الثاني: التوجه الاقتصادي للمغرب بالقارة الإفريقية بين الحضور الواعد وتحديات المنافسة الاقتصادية للقوى الدولية التقليدية والصاعدة .

المبحث الاول: مقومات الاستراتيجية الاقتصادية للمغرب بإفريقيا:

أضحى التكتل بمختلف أوجهه وتشبيك العلاقات، خيارات استراتيجية للدول، على حد سواء في عالم اليوم، بعدما تعزز حضور المنظمات الدولية، كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية، وداعم لمصالح الدول الأعضاء في ابعادها المختلفة داخليا وخارجيا، ولعل المغرب شكل جزء من هذا التوجه، ولا سيما التوجه الاقتصادي الجديد والذي وضع له المغرب استراتيجية نشرت رؤيتها وأهدافها ومحاور عملها في تقريرين لوزارة المالية وكذا من خلال الخطابات الملكية الأخيرة.

وتنبني مقومات الاستراتيجية الاقتصادية للمغرب بإفريقيا، على اعتماد رؤية اقتصادية شاملة ومتكاملة ومندمجة اتجاه إفريقيا في المطلب الاول بالإضافة الى إعطاء القطاع الخاص والمقاولات العمومية دورا مهما في تعزيز الاستثمارات الاقتصادية بإفريقيا في المطلب الثاني.

المطلب الأول: نحو إقرار رؤية اقتصادية شاملة ومتكاملة ومندمجة اتجاه إفريقيا

لقد جعلت المملكة المغربية من التعاون مع القارة الإفريقية خيارا استراتيجيا ،حيث وضعت على رأس أولويتها تعزيز وتطوير العلاقات في المجال الاقتصادي مع الدول الإفريقية ،في إطار رؤية اقتصادية إقليمية شاملة ومتكاملة وحيوية ومندمجة في ما يعرف بشراكة جنوب -جنوب فعالة وتضامنية، هذا الخيار لا يروم فقط الحفاظ على الروابط المتجذرة مع دول إفريقيا أو ضمان توازن أفضل في علاقاتها مع الاقتصاديات الصناعية، بقدرما يهدف الى جعل التنمية بإفريقيا التي تعاني الخصاص، رغم وفرة الموارد الطبيعية عملا تشاركيا وجهدا جماعيا[1].

ترتكز الاستراتيجية المغربية بإفريقيا على أسس مختلفة خاصة منها دعم التنمية المستدامة وتطوير المهارات البشرية وإشراك القطاع الخاص وكذا الفاعلين الجدد في نقل المعرفة وتبادل الخبرات وتستند الاستراتيجية المغربية على التعاون المالي ويتجلى ذلك في تقديم مساعدات مالية منتظمة الى الدول الإفريقية من خلال الوكالة المغربية للتعاون الدولي (AMCI)، التي يتمحور تدخلها من خلال تكوين الأطر والتعاون التقني والاقتصادي والمالي والعمل الإنساني في مجالات مختلفة كالتعليم والصحة والطاقة المائية.

وجدير بالذكر، أن المبادرة الملكية، أثناء قمة إفريقيا - أوروبا التي عقدت بالقاهرة في أبريل 2000 التي احتضنتها العاصمة المصرية القاهرة المتعلقة بإلغاء ديون جميع الدول الإفريقية الاقل نموا، والتي تعكس الاهتمام الذي يوليه جلالة الملك لتنمية إفريقيا جنوب الصحراء بجميع مكوناتها وقد تم في هذا الصدد التوقيع، على مرسوم الإعفاء من طرف رئيس الحكومة في 10 دجنبر 2014.

كما عمل المغرب على تعزيز الانفتاح التجاري مع إفريقيا من خلال الإعفاء الكلي لصالح 34 دولة إفريقية الأقل نموا في القارة الإفريقية من رسوم الواردات قائمة من المنتجات الأساسية التي منشؤها هذه الدول، وذلك منذ فاتح يناير 2001 مما ساهم في تعزيز التكامل التجاري الإفريقي.

وفي هذا الصدد، عمل المغرب على تعزيز علاقات التعاون مع دول غرب إفريقيا و لاسيما مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA) كما تتفاوض حاليا بشأن اتفاقيات الشراكة الحرة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (EDEAO) والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)، كما يعمل المغرب على تشجيع الاستثمارات من وإلى إفريقيا، من خلال

[1]- انظر الاستراتيجية المغربية بإفريقيا: رؤية شاملة و متكاملة، المصدر مديرية الخزينة و المالية الخارجية، مجلة المالية، العدد رقم 28 – غشت 2015، ص 4

نسج شبكة واسعة من الاتفاقيات الدولية، لحماية وتعزيز الاستثمارات ذات الطابع الثنائي والاقليمي، بلغت 69 اتفاقية للاستثمار، تشمل 65 اتفاقية ثنائية، و4 اتفاقيات إقليمية، وبذلك يحتل المغرب المركز الثاني في إفريقيا بعد مصر من حيث عدد الاتفاقيات الموقعة.

وقد كان من نتائج هذه التدابير والإجراءات، أن أصبح المغرب المستثمر الإفريقي الثاني في القارة بعد جمهورية جنوب إفريقيا، وتتميز هذه الاستثمارات المنجزة من قبل المؤسسات العمومية والقطاع الخاص في أكثر من 25 بلدا، بتنوع قطاعي، خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية (البناء، الطاقة والمعادن، المعلومات والاتصالات، الخدمات البنكية، النقل، الصيدلة، الماء الصالح للشرب، والتعليم العالي الخاص...)[1]

ولقد سمحت الزيارات الملكية، للعديد من الدول الإفريقية، بوضع الإطار القانوني الملائم لتطوير علاقات الاستثمار والأعمال بين المغرب ومختلف شركائه الإفريقيين، وكذا تنويع مجالات التعاون، وذلك من خلال التوقيع على أزيد من 590 اتفاقية وبروتوكول في العديد من الميادين الحيوية، كالفلاحة والتأهيل الحضري والتربية والبنية التحتية[2].

من خلال هذا يتبين الدور المحوري الذي لعبته المؤسسة الملكية بإفريقيا، وتجسد ذلك في الزيارات المنتظمة للقارة، وما نتج عن ذلك من مساهمات كبيرة، قام بها القطاع العام والخاص لتعزيز نفوذ الدبلوماسية الاقتصادية، وكل ذلك سمح بتمكين المقاولات المغربية الخاصة والشبه عمومية من ولوج الأسواق الإفريقية.

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص والمقاولات العمومية في تعزيز الاستثمارات الاقتصادية المغربية بإفريقيا

أفاد تقرير رسمي صدر مؤخرا عن مؤسسة تابعة لوزارة الاقتصاد والمالية وتحديث الإدارة، بأن الاستثمارات المغربية بالقارة الإفريقية، انتقلت من 907 مليون دولار عام 2007 إلى 5,4 مليار دولار عام 2019، أي ما يعادل 47% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمغرب في الخارج[3].

[1]- انظر، مرجع سابق ، ص 5.
[2]- الندوي محسن الأهمية الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الإفريقية مجلة العلوم السياسية والقانونية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الثاني، مارس 2017، ص 110.
[3]- انظر تقرير مديرية الدراسات والتوقعات المالية التابعة لوزارة المالية بتاريخ 2021/05/25

وتعتمد المقاولات العمومية وشبه العمومية على الأدوات الاقتصادية للسياسة الخارجية المغربية بإفريقيا، كما استفادت من آليات تحفيز الاستثمار المغربي بإفريقيا، وتشتغل العديد من هذه المقاولات المغربية العمومية وشبه العمومية في إفريقيا كآليات اقتصادية في إطار ما يعرف بالسياسة الخارجية الإفريقية للمغرب، من أهم هذه المقاولات نجد على سبيل المثال:

- الخطوط الملكية المغربية (RAM)
- المكتب الشريف للفوسفاط (OCP)
- اتصالات المغرب (IAM)
- مجموعة التهيئة العمران

وقد ساهمت المقاولات العمومية وشبه العمومية في تيسير ولوج الاستثمار المغربي في القارة الإفريقية، ذلك أن الربط الجوي والبحري تزايد وساهم في حل مشكل النقل بإفريقيا بامتياز، فالخطوط الملكية المغربية (RAM) تتوفر على أكثر من 30 خط جوي مفتوح على إفريقيا بالإضافة إلى مكاتب تمثيلية في 11 دولة إفريقية[1].

كما يواصل المكتب الشريف للفوسفاط المغربي، سياسية الاستثمارية التوسعية في القارة السمراء بإنشائه مصنعين جديدين في كل من نيجيريا وغانا سيكونان جاهزان للعمل في سنة 2024، وسينضاف إلى هذان المصنعان الجديدان، مصنع آخر للأسمدة بإثيوبيا، والذي سيكون جاهزا للخدمة في سنة 2023، أو في 2024، على أقصى تقدير.

بقدرة للإنتاج تصل على 2,5 مليون طن سنويا من الأسمدة، وسيكون موجها للأسواق المحلية وأسواق التصدير.

ولقد عملت اتصالات المغرب أيضا في إفريقيا، من خلال مشاريع، وبذل جهود في الاستثمار والتنمية الشاملة، ولها استثمارات هامة بكل من موريطانيا والغابون ومالي وبوركينافاسو وفي نفس السياق، دخلت مجموعة التهيئة العمران بقوة في مجال التعاون المغربي الإفريقي، وذلك من خلال الجولة الملكية الأخيرة، والتي همت زيارة لدولة جنوب السودان كأول مسؤول عربي وافريقي من هذا المستوى لهذا البلد الإفريقي، وقد تم خلال هذه الزيارة توقيع عدة اتفاقيات ابرزها تلك التي التزمت بموجبها المملكة بتمويل دراسات الجدوى التقنية والمالية لمشروع بناء مدينة رامسيل كعاصمة

[1]- محمد المودن، زكرياء إزم، الدبلوماسية الاقتصادية للمملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4، مارس 2018 ص 246.

مستقبلية لدولة جنوب السودان، وتبلغ قيمة هذه الدراسات 5,1 مليون دولار، وستشرف على هذا المشروع مجموعة التهيئة العمران، وبدوره يشتغل المكتب الوطني للكهرباء في إفريقيا التي انفتح عليها انفتاحا معززا منذ سنة 2006 من خلال العدد من المشاريع التنموية[1].

بالنسبة للقطاع الخاص المغربين فقط انخرط بقوة الاستثمار بالقارة الإفريقية، وتعددت العوامل الدافعة إلى ذلك، خاصة أن بنية المبادلات المغربية، لا يمكن أن تبقى سجنية التفاعل مع أوروبا، فمصلحة أي اقتصاد رهينة بقدرته على تنويع مصادر مبادلاته حتي يستطيع في حالة الأزمات التقليص من الصدمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يمكن للقطاع الخاص المغربي أن يستفيد من عنصر القرب الجغرافي ومن الارتباطات السياسية والثقافية والتاريخية، مع شعوب عدد من الأقطار الإفريقية[2].

وكإطار مؤسساتي يمثل الاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM) القطاع الخاص المغربي ومقاولاته، إذ يرافق جلالة الملك محمد السادس في جولاته وزياراته إلى إفريقيا، ممثلين عن (CGEM) في إطار الاستراتيجية الرامية، إلى تمكين المقاولات المغربية من ولوج السوق الإفريقية، وقد استفادت هذه المقاولات والشركات الخاصة من عديد الاتفاقيات التي كان آخرها مذكرة التفاهم التي وقعها الاتحاد العام لمقاولات المغرب، مع كل من رئيس الغرفة الوطنية الغانية للتجارة والصناعة، ورئيس فيدرالية أرباب العمل بزامبيا، والقاضية بإنشاء مجلس الأعمال المغربي- الغاني ومجلس الأعمال المغربي الزامبي، إضافة إلى مذكرة تفاهم التي وقعت بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وفيدرالية جنوب السودان للمقاولات والمشغلين، وكان في آخر جولة للملك محمد السادس لكل من غانا وزامبيا[3].

وفي هذا الاتجاه يعمل الاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM)، على تشجيع المقاولات المغربية على الاستثمار ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء، إذ تشكل اللجنة الإفريقية التابعة للاتحاد العام لمقاولات المغرب، من خلال المعلومات التي تبثها عن المناطق والدول الإفريقية، بديلا حقيقا "لمغرب التصدير" لدى المقاولات المغربية، كما يتوفر الاتحاد العام لمقاولات المغرب على أربعة

[1]- الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية المغربية: 2000-2013، الرباط، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية، العدد 86، 2014، ص 131.

[2] - La direction de Brahim Fassi Fihri (2015) le Maroc en Afrique: la voie Royale, sous، institut AMADEUS p 24.

[3] الحسناوي لحسن، دور المحدد الاقتصادي في العلاقات المغربية الإفريقية في ظل التنافس الدولي على القارة الإفريقية- المغرب- سلا – رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية 2009- ص 71

وعشرين لجنة، أبرزها لجنة العلاقات جنوب- جنوب التي حلت مكان اللجنة الإفريقية، وتتولى هذه اللجنة تشجيع الاستثمار في إفريقيا وتدعيم التعاون جنوب -جنوب[1].

المبحث الثاني، تحديات تأثير المنافسة الاقتصادية للقوى الدولية على التوجه الاقتصادي المغربي بالقارة الإفريقية

لقد أثبتت التجارب الدولية، أن المنافسة العالمية الحالية، هي منافسة اقتصادية بالأساس، تعتمد في تقييمها على معدلات النمو المرتفعة، وتدفقات الاستثمار الأجنبي الهائلة، ونسب الصادرات المتنامية، فالتوسع في الصادرات يحتاج إلى فتح المزيد من الأسواق، وكسب رضا أكبر عدد ممكن من المستهلكين، وهذا يتطلب استراتيجية تسويقية دولية[2]، لذلك فالقوى الدولية والصاعدة، تسخر كل امكانياتها، في خصم المنافسة، من أجل أن تتبوأ مراكز متقدمة في هذه المؤشرات، وبالتالي تعزز نفوذها في القارة السمراء، ولمعالجة هذا المبحث من كل جوانبه سنرتأي تشطيره إلى مطلبين: أولهما سنخصصه للحديث عن القوى الدولية المنافسة للمغرب بإفريقيا ، وثانيهما سنعنونه بالقوى الصاعدة المنافسة للمغرب بإفريقيا.

المطلب الأول: القوى الدولية المنافسة للمغرب بإفريقيا

لقد شكل الموقع الاستراتيجي الهام للقارة الإفريقية، مما جعلها تعرف سباقا محموما من قبل العديد من القوى الدولية الكبرى في العالم، والتي سعت وتسعى دائما، إلى تعزيز موقعها في كل شبر من هذا العالم، بغية اقتناص الفرص، التي توفرها القارة وثرواتها، وتندرج كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ضمن خانة، ما يعرف بالقوى الدولية التقليدية المنافسة للتوجه الاقتصادي المغربي بالقارة الإفريقية، ففرنسا ترتبط بإفريقيا ارتباطا وثيقا، نظرا لمخلفات الحقبة الاستعمارية، التي حظيت خلالها بنفوذ قوى، على مستوى القارة الإفريقية ولازال مستمرا لحد اليوم، لكن بدرجة متفاوتة من حيث الأهمية نظرا لدخول عدة قوى خط المنافسة، ومن بين هذه القوى نجد الولايات المتحدة الأمريكية التي بنت علاقاتها بإفريقيا عبر المقاربة الأمنية، دون أن ننسى فيدرالية ألمانيا من خلال عودتها القوية للاستثمار بالقارة السمراء.

[1] - Fassi Fihri, p 25-26.

[2]- خالد العيموني، البعد الإفريقي في السياسة الخارجية المغربية في عهد الملك محمد السادس، المغرب، سلا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2010، ص 56.

أولا: فرنسا

يعتبر الاقتصاد ركيزة أساسية، في لعبة التنافس الدولي على القارة الإفريقية، فلقد كانت إفريقيا على الدوام مطمعا للقوى الدولية الساعية، إلى استغلال ثروات القارة المتنوعة، فالموارد الطبيعية، الزراعية الطاقية وحتى البشرية، غنية جدا، وتشكل محفزات قوية لدول عديدة، من أجل إقامة جسور للتواصل والتجارة، بأهداف اقتصادية وقد امتاز القرن الماضي بالنفوذ الفرنسي والبريطاني على إفريقيا، بحكم سنوات الاستعمار والتأثير اللغوي والثقافي لهاتين الدولتين على الدول الإفريقية، الأمر الذي انعكس على الجوانب الاقتصادية والتجارية[1]، فكانت فرنسا في طليعة المتهافتين على ثروات إفريقيا، من حيث استخراج الطاقة، والاستفادة من المحاصيل الفلاحية، والأيدي العاملة، علاوة على توجيه الشركات والمؤسسات الاقتصادية لإفريقيا باعتبارها سوقا استراتيجية خالية من المنافسة، ويمكن فيها تحقيق أرباح طائلة، بعيدا عن الأسواق الأوروبية التي ما فتئت تعاني من التشبع الاستهلاكي، والتضخم المالي، المؤثرين على التنافسية.

وفي هذا السياق، توظف فرنسا ضمن سياستها الخارجية، تجاه إفريقيا في المجال الاقتصادي عدة آليات، تتوخى من خلالها الحفاظ على نفوذها في القارة وتعزيزه.

1- **القطاع الخاص الفرنسي**: بدأ القطاع الخاص الفرنسي، في تنظيم ضغوطه لمواجهة المنافسة المتصاعدة من خلال مؤسسات، مثل اتحاد صناعات البناء والانشاءات (الاتحاد الوطني للأشغال العامة)، ومؤسسات أعمال أخرى مثل المجلس الفرنسي للاستثمار في إفريقيا السوداء (CIAN)، ومؤسسة ميديف انترناسيونال المهيمنة، وتكمن من أجل حشد دعم الحكومة الفرنسية والمفوضية الأوروبية، والبنك الدولي، لمساندتهم فيما سموه معركة المبادئ، بغية الحصول على مساحة تحرك اوسع عند التنافس على مشروعات البنية التحتية في إفريقيا، الممولة، من قبل المانحين الدوليين.[2]

ومن أهم الشركات الفرنسية المستثمرة في إفريقيا، نجد ألستوم في مجال تولية الطاقة، شنايدر الكتريك (Electric schneider) في مجال الكهرباء، وسانوفي Sanofi في مجال صناعة الأدوية وتسويقها، وشركة Orange في مجال الاتصالات، وشركة (AREVA) في مجال استغلال واستخراج اليورانيوم.

[1]- يونس بلفلاح، المقاربة الفرنسية الجديدة في إفريقيا، تقارير مركز دراسات الجزيرة بتاريخ 14 فبراير / شباط 2018، ص 4.

[2] FASSI FIHRI, P 135.

2- **المساعدات الدولية:** مسألة المساعدات تندرج في أبعادها القيمية والأخلاقية والقانونية ضمن باب التعاون الدولي، وترتكز العلاقات الاقتصادية بين فرنسا وإفريقيا أيضا على المساعدات الانمائية الرسمية، والتي هي تللك التدفقات الرسمية من الموارد المقدمة إلى أقل البلدان نموا لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين الحياة[1]، كما تلقت إفريقيا مساعدات ثنائية من فرنسا سنة 2010 قدرت بقيمة 3,2 مليار دولار.

ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية

تؤكد العديد المؤشرات والدلائل ، على دخول الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل حثيث خلال السنوات الأخيرة، في نمط من العلاقات التفاعلية مع القارة الإفريقية، بشكل يولي الاعتبارات الأمنية والمصلحية أولوية قصوى، فبعد أن حصرت الحرب الباردة الاهتمام الأمريكي في محاربة النفوذ الشيوعي في القارة الإفريقية، ودعم بعض الدول الموالية، وشهد عقد التسعينات بعد ذلك مراجعة كبيرة لتوجهات السياسية الأمريكية، وتحويل الاهتمام، والموارد الأمريكية إلى مناطق نفوذ الاتحاد السوفياتي سابقا، في أوروبا الشرقية وشرق آسيا، وهو ما أدى إلى تهميش إفريقيا في منظومة العلاقات الدولية للولايات المتحدة، وبعدها جاءت أحداث 11 شتنبر 2001، لتحدث تغيرا هائلا في منحنى السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إفريقيا[2].

وقد استهدفت السياسة الأمريكية في القارة الإفريقية، السيطرة الاقتصادية على القارة وربطها بالاقتصاد العالمي، ومن أجل ذلك وظفت الولايات المتحدة الأمريكية عدة آليات أهمها:

1- قانون الفرص والنمو (AGOA): تم التوقيع عليه ليصبح قانونا في عام 2000، وتم تبنيه من طرف إدارة بوش، ويهدف إلى تشجيع التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا، من خلال منح امتيازات تجارية لصالح الدول التي تحقق نتائج إيجابية، في ما يخص الديمقراطية والحكامة الجيدة، والانفتاح الاقتصادي، ويسمح قانون الفرص والنمو لإفريقيا وخاصة 39 بلدا إفريقيا مؤهلة، بتصدير معظم منتجاتها، من دون رسوم جمركية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

2- القمة الأمريكية الإفريقية، لقد انعقدت أول قمة أمريكية إفريقية في غشت 2014، على مدى ثلاثة أمام بواشنطن، وقد حضرها 47 زعميا إفريقيا، والتي أعلن عن أهدافها الرامية إلى تعزيز العلاقات

[1]- محمد المودن، زكرياء إزم، مرجع سابق، ص 264

[2]- الهوسي سعيد، الأبعاد الأمنية الأمريكية الجديدة بإفريقيا بعد أحداث 11 شتنبر 2001 المغرب، سلا ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، لكية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية 2016، ص 365

الأمريكية الإفريقية، بالتركيز على التجارة والاستثمار في القارة، وكذلك على الالتزام بأمن القارة وتطورها الديمقراطي يجعلها في مقدمة أولويات السياسات المشتركة، وتم الإعلان في نهاية القمة عن استثمارات أمريكية بلغت قيمتها 33 مليار دولار، تهدف إلى تعزيز التنمية بإفريقيا.

3- مجلس المقاولات حول إفريقيا (CCA): تم إنشاء مجلس للمقاولات حول إفريقيا (Copporate Council on Africa)، الذي يقوم بتدعيم روابط الأعمال بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا منذ 1992، ويشكل هذا المجلس من المقاولات، الشركات، المنظمات، ويهدف إلى تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية، ويمثل هذ المجلس أكثر من 85% من الاستثمارات الخاصة الأمريكية في إفريقيا[1].

وبفضل هذه الآليات حققت المعاملات التجارية بين الولايات المتحدة وإفريقيا أرقاما هامة جدا، ففي سنة 2013 شكلت كل من جنوب إفريقيا بنسبة 30,4%، ونيجيريا، 27,1%، أنغولا 6,25% وغانا 4,85% والتوغو 4% أفضل خمسة أسواق إفريقية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.[2].

السنة	الصادرات الأمريكية إفريقيا	الواردات الأمريكية إفريقيا
يناير 2017	1,482,7	2,780,7
فبراير 2017	1,768,5	2,224,1
مارس 2017	2,124,8	2,525,6

الجدول رقم 1: قيمة التجارة الأمريكية الإفريقية في سنة 2017[3]

ويوضح الجدول رقم 01 قيمة التجارة الأمريكية الإفريقية في الثلاث أشهر من سنة 2017، والملاحظ أن الصادرات الأمريكية لإفريقيا تعرف ارتفاعا ملحوظا عكس الواردات الأمريكية من إفريقيا، وتقتصر الواردات الأمريكية من إفريقيا بشكل كبير على السلع الأساسية مثل النفط، الذي يحتل نسب هامة والمعادن والكاكاو والبن.

وتجدر الإشارة، أن المغرب يعد حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا، أما في ما يخص المنافسة بين الآليات الاقتصادية، وما يقابلها من آليات أمريكية في إفريقيا، فالولايات المتحدة

[1] (Foujas; http://www.jeune afrique.com)

[2]- مركز الإحصاء الأمريكي،11 أبريل 2018.

[3]- مركز الإحصاء الأمريكي، مرجع سابق.

تركز في تنافسها الاقتصادي بشكل هام، من أجل الحفاظ على مصادر الطاقة البترولية، والمغرب ولج بمقتضى الاتفاق المبرم مع نيجيريا حول أنبوب الغاز المغربي- النيجيري سوق الطاقة، وذلك باعتباره حلقة وصل بين المنتج والبلدان الإفريقية، فالسؤال المطروح في هذا الصدد: في ظل التقلبات الانتخابية الأمريكية بين الجمهوريين والديمقراطيين، هل يهدد هذا المشروع الهام المصالح والموارد الطاقية الأمريكية بإفريقيا؟

ثالثا: ألمانيا

ازدادت أهمية إفريقيا بالنسبة لألمانيا، بعدما كانت غائبة عنها بدرجة أو بأخرى. حتى وقت قريب، وقد لعبت عدد من التحولات الرئيسة دورا في صعود القارة على رأس ألويات أجندة السياسة الخارجية الألمانية، في مقدمتها اندلاع أزمة اللاجئين وهجرة الأفارقة إلى أوروبا في سنة 2015، إلى جانب تصاعد نشاط الإرهاب وشبكة الجريمة المنظمة في إفريقيا، ورغبة برلين في لعب دور أكبر في القارة، ما دفعها إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لإفريقيا، والذي تجلى في عدة مستويات، في ضوء تنامي المصالح، والدوافع الألمانية تجاهها، الأمر الذي يعزز مستقبلا النفوذ الألماني بالقارة.

ثمة عدد من المداخل، التي تتبناها برلين، في سبيل تعزيز حضورها ونفوذها في إفريقيا، أبرزها ما يأتي:

- **المدخل السياسي والدبلوماسي:** تحظى إفريقيا بأهمية متزايدة في سياسة برلين، حيث تعد الزيارات المتكررة للمستشارة الألمانية ميركل إلى عدد من الدول الإفريقية وتبني الاستراتيجية الجديدة، بمثابة إشارات إلى إدراك الحكومة بالمصالح الاستراتيجية الألمانية المتزايدة في القارة، حيث عقدت برلين ثلاث مؤتمرات رئيسية لإفريقيا خلال الفترة من 2017 إلى 2019[1].

- **المدخل الاقتصادي**: تستهدف ألمانيا توثيق علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا، ووضع سياسات ناجعة، بشأن التنمية والحد من الهجرة غير الشرعية، حيث تستثمر حوالي 9 مليارات دولار في إفريقيا سنويا[2]. كما يبلغ حجم تجارتها مع دول القارة حوالي 50 مليار دولار[3]، وتعد جنوب

[1] Christina Okello, Germany's Merkel urges more investment in Africa, rfi, 21 November 2019, available at:http://bit.ly/2zn2 udu.
[2]- Germany Africa, Germany- Africa relations warm up, 11 January 2017, available at http://bit.ly/****
[3]- South world, Germany Military and strategic investment t in Africa, September 2014, Available at (https: bitly/2cjpctB.

إفريقيا ونيجيريا وغانا وكينيا وأنغولا أكبر خمسة شركاء اقتصاديين لألمانيا في القارة، وهناك حوالي 1000 شركة ألمانيا تقوم بأعمال تجارية في إفريقيا[1].

- **المدخل الأمني**: ترغب ألمانيا إلى جانب دورها السياسي والاقتصادي والانساني المتصاعد في إفريقيا، أن تلعب دورا عسكريا بشكل أكبر في هذه القارة، وهو ما تجلى في تعزيز الوجود العسكري الألماني ضمن البعثات الأهمية لحفظ السلام، حيث قامت في بداية 2020 بتمديد فترة عمل قوتين عسكريتين في مالي والقرن الإفريقي، ومساندة بعض الدول الإفريقية في مجال التدريب العسكري ومحاربة الارهاب.

- **المساعدات التنموية:** تمثل مدخلا مهما لتعزيز السياسة الألمانية في إفريقيا في ظل الأوضاع الاقتصادية والانسانية الصعبة التي تشهدها الكثير من الدول الإفريقية.

وتجدر الاشارة، إلى أن قضية الهجرة غير الشرعية وتزايد أعداد اللاجئين يظل الشغل الشاغل لبرلين وسياستها تجاه إفريقيا خلال المرحلة المقبلة، بالإضافة إلى تحد آخر يتعلق بإشكالية طمأنة الشركات والمستمرين الألمان، للتوجه نحو السوق الإفريقية خلال الفترة المقبلة، لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا وإفريقيا، وزيادة النفوذ الألماني ومحاولة موازنة دور القوى الكبرى الأخرى في القارة.

المطلب الثاني: القوى الصاعدة الجديدة المنافسة للمغرب بإفريقيا: الصين – الهند- تركيا:

وجد شركاء إفريقيا الغربيون التقليديون أنفسهم في مواجهة مع التحدي الناجم عن انخراط الصين والهند وتركيا (القوى الصاعدة الجديدة)، إذ تعد كل من الصين والهند وتركيا من البلدان، التي استفادت بشكل كبير من مستجدات النظام الدولي، إذ ساهمت هذه المستجدات، إضافة إلى سياساتها الاقتصادية الناجحة، التي رفعت من قيمة اقتصادياتها في أن تصنف من البلدان الصاعدة، نظرا لما حققوه من مستويات جد متميزة على صعيد التنمية الاقتصادية.

أولا: الصين

تعد العلاقات الصينية الإفريقية من العلاقات المتميزة، ويتضح ذلك من خلال أوجه التعاون بين الصين والقارة الإفريقية في مجالات السياسية والاقتصاد والثقافة، وتمتد هذه العلاقة إلى قديم

[1] - Bob koig, Africa has mixed reaction to Germany’s marshal plan “proposal, Euractiv, 7 December 2016, Available at: https//bit l.y/3iP3N6G.

الزمن، ولكن نشطت وتقدمت العلاقة منذ منتصف القرن العشرين، مما طرح تساؤلا عما إذا كانت هذه العلاقة بديلا للنفوذ الغربي؟

تبنت الصين سياسة نشطة، تجاه القارة الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، وذلك سواء على المستوى السياسي، أو من خلال المستوى الاقتصادي، من حيث المساعدات والاستثمارات

والتبادل التجاري، أو من خلال التعاون الثقافي والإعلامي، والتعاون العسكري، حيث احتلت الصين المركز الثالث في مبيعات الأسلحة في القارة الإفريقية، في الفترة ما بين 2003 – 2006،[1] بالرغم من أن الصين تقوم بتعزيز القوة الناعمة، وتواصل الصين والدول الإفريقية أنشطتها الاقتصادية فيما يعرف بمنتدى التعاون الصيني الإفريقي – تعميق هذا النوع الجديد من الشراكة، وأصبحت الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا، فهي الشريك التجاري الأول لإفريقيا منذ سنة 2009، وتعتبر إفريقيا المصدر الرئيسي للصادرات من الموارد الطبيعية للصين، وبلغ حجم التجارة بين الصين وإفريقيا 10,8[2] مليار دولار لسنة 2001، وازداد إلى 198,49 مليار دولار أمريكي في سنة 2012، ووصل إلى 222 مليار دولار في سنة 2014.[3]

وتصدر إفريقيا جنوب الصحراء، المنتجات الخام والمواد الأولية والتي تمثل 34% من الصادرات، والمعادن، تمثل 27% من الصادرات، وكذلك الوقود وذلك حسب بيانات " World Integrated Trade Solution (WITS)" لسنة 2016.[4] وتستورد إفريقيا جنوب الصحراء من الصين السلع الرأسمالية والآلات والمعدات والسلع الاستهلاكية.

وإجمالا، يمكن القول إن الصين رغم استعمالها لكثير من أدوات القوة الناعمة (ثقافيا، واجتماعيا، واقتصاديا ...)، إلا أن أدوات القوة الاقتصادية هي التي تلعب الدور الأساس في العلاقات الصينية الإفريقية، حيث أنها تتبع مبادئ ساهمت في تحقيق التوسع الصيني بالقارة الإفريقية، وتنشيط

[1]- Kent Hughes Butts and Brent Bankus, « China's pursuit of Africa's Naturel Resources » (Pennsylvania: Collins Center Study for Strategic Leader Ship (CSL); U. S Army war College, Vol. 1-09; 2009), p 8.

[2] - محمد شوقي عبد العالي، العلاقات الصينية الإفريقية وقضايا القارة في المنظمات الدولية، ج. م. ع: الهيئة العامة الاستعلامات، مجلة آفاق إفريقية، المؤتمر الوزاري الرابع لمنتدى التعاون بين مصر وإفريقيا، شرح الشيخ المجلد التاسع، العدد الثلاثون، عدد خاص – نونبر 2009)، ص 45.

[3] - TAZARA: هو خط سكك حديد ثنائي لقومية مملوك بصورة مشتركة لحكومتي جمهورية طانزانيا المتحدة وجمهورية زامبيا على أساسه، ثم بناء خط السكك الحديدة، الذي يبلغ طوله 1860 كلم كمشروع تسليم المفتاح، بدعم مالي من جمهورية الصين الشعبية، ما بين سنوات 1970 و1975، يربط بين زامبيا غير الساحلية والميناء البحري لدار السلام في طانزانيا.

[4] - The World Integrated Trade Solutions (WITS). http://wits.worldbank.org.

التجارة بين الصين والدول الإفريقية، بل والتوسع في الاستثمار الصيني بالقارة، ومساهمة الصين في دفع التنمية للبنية التحتية لدول القارة الإفريقية.

وساهم هذا التوسع، في دعم مبادرة "الحزام والطريق" التي دعا إليها الرئيس الصيني شي جين بينغ عام 2013، وهي تسعى إلى تطوير "حزام اقتصادي على طول طريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين".

ثانيا: الهند

لقد اتسمت العلاقات الهندية بالدول الإفريقية، بالتغير التدريجي، وفقا للمراحل التي تمر بها، وعملت الهند بعد أن شهد النظام الدولي، تطورا كبيرا على توجيه سياستها الخارجية نحو تحقيق أهداف جديدة منسجمة، مع المدخل التقليدي للبلد، وادراكات الميدان العالمي، وأصبح تعزيز العلاقات الثنائية مع دول القارة الإفريقية هدفا استراتيجيا للهند.[1]

يرجع تزايد النفوذ المتنامي للهند، في الساحة السياسية والاقتصادية إلى الاستراتيجية الوطنية الهندية القائمة على الديمقراطية والتقدم التكنولوجي، وكذا تزايد مشاركتها النشيطة في صنع قرارات السياسة الدولية، وكانت العديد من المؤشرات تشير إلى أن الهند، بما في ذلك توقعات مجموعة كولدمان ساكس، وتقرير مجموعة الاقتصاد لعالمي 2007، لديها القدرة على استدامة النمو السنوي بنسبة 8% إلى غاية 2020، كما يتوقع أنها ستتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية في الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2050. وتبعا لذلك، زاد الحضور الهندي في إفريقيا بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية، نتيجة روابطها التاريخية مع الدول النامية في حركة عدم الانحياز.[2]

إن الهند شأنها شأن أي دولة، تسعى من وراء تقوية علاقاتها، بدول القارة الإفريقية إلى تحقيق أهداف عدة، وهي وإن بدت تخدم المصالح الهندية الإفريقية المشتركة، إلا أنها في المحصلة تخدم المصالح الهندية الصرفة أولا وقبل كل شيء[3].

[1] - الهوسي سعيد، مرجع سابق، ص 457.
[2] - بولحسن محمد حمزة، مبادرة التنمية في إفريقيا: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد نموذجا – المغرب، سلا: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2016، ص 233.
[3] - محمد المودن – زكرياء ازم، مرجع سابق، ص 273.

ومن أجل تحقيق أهدافها وظفت الهند آلية القمم والمنتديات الهندية الإفريقية (القمة الهندية الإفريقية)، وعلى غرار ما تقوم به الدول الكبرى، والتي لها نفوذ في القارة الإفريقية كالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والصين، واليابان، عملت الهند على تعزيز علاقاتها مع بلدان القارة الإفريقية، من خلال عقد مؤتمرات، والقمم الهندية الإفريقية، التي تعد بمثابة الإطار المؤسساتي، الذي تعلن من خلاله، خطط التعاون، وانعقدت القمة الهندية الإفريقية الأولى في العاصمة الهندية نيودلهي في أبريل 2008، بمشاركة الهند و14 من ممثلي الدول والمنظمات الإفريقية، وقد جاءت القمة نتاج جهد هندي بدأ منذ سنوات تجسيدا للفكرة التي تم طرحها بعد زيارة رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي آنذاك ألفا عمر كوناري إلى الهند عام 2006، وقد أعلنت الهند في القمة، عن مبادرة لتقديم معاملة تفضيلية بالنسبة للواردات القادمة إلى الأسواق الهندية، من خلال تطبيق نظام إلغاء تعريفة الرسوم الجمركية لصادرات 34 دولة إفريقية.

وفي نيودلهي 2015، انعقدت القمة الثالثة الهندية الإفريقية، إذ في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية، قال الوزير الأول الهندي **ناري ندرا مودي** إن الشراكة الاستراتيجية بين الهند وإفريقيا تتجاوز الانشغالات والمنافع الاقتصادية، وأنها تقوم على الروابط العاطفية وروح التضامن التي تجمعهما، واعتبر مودي هذه القمة "وعدا جديدا" يستحضر ذاكرة النضال المشترك، من أجل بناء مستقبل مشرق للهند وإفريقيا، موضحا أن الحضور الهام لقادة ورؤساء الحكومات الإفريقية يعد دليلا قويا على الالتزام بالوفاء بهذا الوعد. وتتركز الاستثمارات النفطية الهندية في شرق إفريقيا، وبخاصة السودان بوصفها أكبر منتج للنفط في منطقة شرق إفريقيا، كما تعد الهند خامس أكبر دولة من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة، وقد ارتفعت صادرات الهند إلى إفريقيا من 7 مليارات خلال عامي 2006/2005 إلى حوالي 25 مليار دولار، كما أن الواردات الهندية من إفريقيا في نفس الوقت من 5 مليارات دولار إلى 31 مليار دولار، ووصل التبادل التجاري بين الهند وإفريقيا سنة 2016 إلى 72 مليار دولار.[1]

ثالثا: تركيا

اتجهت أنظار الدول الكبرى إلى إفريقيا، وحرصت هذه الدول على تنظيم ما عرف بالشراكات الاستراتيجية مع القارة السمراء من خلال الاتحاد الإفريقي، ولذلك وجدنا كلا من أمريكا الصين

[1] -Fassi Fihri, p 154.

وأوروبا تنظم قمما للشراكات الاستراتيجية الدورية مع هذه القارة، وكذلك فعلت بعض الدول الصاعدة، ومن بينها تركيا.

وقد مهدت تركيا لتلك الاستراتيجية من خلال توسيع رقعة تمثيلها الدبلوماسي في إفريقيا، فارتفع عدد سفاراتها بإفريقيا من 12 سفارة فقط عام 2003 إلى نحو 39 سفارة الآن.

يضاف إلى ذلك، تطور لعلاقات الخاصة بالجانب التعليمي وتقديم المنح التعليمية من قبل تركيا لأبناء الدول الإفريقية، وكذلك الجانب الصحي والعمل الخيري من قبل منظمات خيرية تركية، سواء كانت تلك المنظمات تابعة للحكومة أو تابعة للمجتمع المدني[1].

أقيمت أول قمة اقتصادية تركية إفريقية عام 2008 بإسطنبول، والتي شاركت فيها 49 دولة إفريقية، وفي نفس العام أعلن الاتحاد الإفريقي، أن تركيا شريك استراتيجي للقارة، وفي أواخر عام 2014، عقدت القمة الاقتصادية الثانية بين الطرفين بمالابو في جمهورية غينيا الاستوائية.

ويقدم حجم الاستثمارات التركية بإفريقيا، بنحو 7 مليارات دولار عام 2014، وتتميز الاستثمارات التركية في إفريقيا بحرصها على توظيف اليد العاملة المحلية، ففي عام 2015 بلغ عدد فرص العمل التي أوجدتها الاستثمارات التركية نحو 16,5 ألف فرصة عمل، إلا أن بعض التقديرات، تذهب أن الاستثمارات التركية التراكمية في إفريقيا، نجحت في توفير نحو 100 ألف فرصة عمل، ولكن ثمة جانب مهم وبارز في سماء العلاقات الاقتصادية التركية الإفريقية، هو مساهمة قطاع المقاولات التركي، الذي أقام قرابة 1150 مشروعا في مجالات مختلفة للبنية الأساسية، وتقدر هذه الأعمال بنحو 70 مليار دولار.

وتركز الشركات التركية، في استثماراتها بإفريقيا على قطاعات بارزة منها: البناء والتشييد، والبنية التحتية، وتجارة الجملة والتجزئة، وصناعة الملابس والمنسوجات، والطاقة، والصناعات المعدنية، إلا أن قطاع البناء والتشييد والبنية التحتية، يعتبر صاحب النصيب الأكبر من الاستثمارات التركية في إفريقيا، وتقدر أعمال المقاولين الأتراك في إفريقيا بنحو 20% من إجمالي أعمالهم الخارجية على مستوى العالم.[2]

[1] - عبد الحافظ الصاوي، تركيا وإفريقيا – سمات وأبعاد الشراكة الاستراتيجية، منشور بمركز الجزيرة للدراسات الصفحة الاقتصادية، بتاريخ 2020/12/1، ص 1.

[2] - باسل الحاج جاسم، تركيا وإفريقيا إلى شراكة استراتيجية، بتاريخ 7 مايو 2015، على الرابط: https://goo.le/g5NMXe-https://goo.gl/g5NMXe.

وتركزت الاستثمارات لتركية خلال الفترة من 2010 إلى 2019 في إفريقيا على مجموعة من الدول ومن بينها الجزائر، إثيوبيا، السينغال، ليبيا، الموزمبيق، غينيا، الغابون، نيجيريا، الكونغو، رواندا، تونس والكاميرون.[1]

ويحمل المشروع التركية في المساحات التي يتحرك بها طابعين مهمين، وهما الطابع التنموي والطابع الإنساني، وهنا بعدان تفتقدهما المشروعات الأخرى التي توجد وتعمل في إفريقيا، حيث يتم التركيز على استنزاف خيرات القارة الإفريقية ودفع النزر اليسير لأهلها.

وتعكس الممارسة التركية، في جانبها الاقتصادي ترجمة حقيقية لمفهوم الشراكة، حيث تعمل عادة على إنشاء مشروعات إنتاجية، حقيقية في البلدان الإفريقية، وتحرص على وجود شراكات مع مواطني كل دولة، في حين أن المشروعات الأخرى، ترفع شعار المشاركة، وفعليا تذهب إلى الممارسات التجارية، التي عادة ما تكون في غير صالح الدول الإفريقية.

الخاتمة:

لقد ظلت المملكة المغربية لفترة زمنية، خارج الإطار المؤسساتي للقارة الإفريقية، في كيان الاتحاد الإفريقي، إلا أنها عادت بقوة إلى هذا الإطار المؤسساتي وهو ما تجسد ذلك في مؤتمر القمة الذي انعقد يومي 30 و31 يناير 2017 بأديس أبابا بإثيوبيا. وقد عرفت السياسة الخارجية المغربية بشكل عام، تحولات عميقة منذ اعتلاء لملك محمد السادس العرش، إذ تم اعتماد استراتيجية شاملة، تهدف إلى إعادة تموقع المغرب دوليا وإقليميا، وبرزت أركان هذه الاستراتيجية، وثمارها بشكل واضح في الجانب، المرتبط بالسياسة الخارجية المغربية اتجاه إفريقيا، فقد وظف المغرب في هذا الجانب آليات وأدوات متنوعة، بتنوع المجالات بين ما هو دبلوماسي، وما هو سياسي من خلال المقاربة السياسية، وما هو اقتصادي من خلال الدبلوماسية الاقتصادية القائمة على شعار رابح – رابح.

وعلى الرغم من المنافسة القوية للقوى الاقتصادية الدولية الكبرى، وكذلك الاقتصاديات الصاعدة الناشئة، استطاعت الدبلوماسية الاقتصادية المغربية أن تجد لها مكانا في المجال الاستثماري

[1] - مصطفى صلاح: الدور التركي في إفريقيا ... اقتصاد يحرك السياسة – مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، أوراق بحثية، 2018/04/17، ص 8.

بالقارة الإفريقية، ومستقبلا قد تكون من كبار المنخرطين الأقوياء في عالم الاستثمار الاقتصادي بإفريقيا.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية

الكتب

1. الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية المغربية: 2000 – 2013، الرباط، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 86، 2014.

الأطروحات والرسائل الجامعية

1. الهوسي سعيد، الأبعاد الأمنية الأمريكية الجديدة بإفريقيا بعد أحداث 11 شتنبر 2001، المغرب، سلا – أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2016.
2. بولحسن محمد حمزة، مبادرة التنمية في إفريقيا: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد نموذجا – المغرب – سلا – أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2016.
3. الحسناوي لحسن، دور المحدد الاقتصادي في العلاقات المغربية الإفريقية في ظل لتنافس لدولي على القارة الإفريقية – المغرب – سلا، رسالة لنيل دبلوم لدراسات لعليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2009.
4. خالد العيموني، البعد الإفريقي في السياسة الخارجية المغربية في عهد الملك محمد السادس، المغرب – سلا – رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2010.

المجلات والندوات

1. الاستراتيجية المغربية بإفريقيا: رؤية شاملة ومتكاملة، المصدر منشورات مديرية الخزينة والمالية الخارجية، مجلة المالية، العدد 28، غشت 2015.
2. محسن الندوي، الأهمية الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الإفريقية، مجلة العلوم السياسية والقانونية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الثاني، مارس 2017.
3. محمد المودن وزكرياء إزم، الدبلوماسية الاقتصادية للمملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4، مارس 2018.
4. يونس بلفلاح، المقاربة الفرنسية الجديدة في إفريقيا، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 14 فبراير / شباط 2018.
5. محمد شوقي عبد العال، العلاقات الصينية الإفريقية وقضايا القارة في المنظمات الدولية، ج. م. ع: الهيئة العامة للاستعلامات، مجلة آفاق إفريقية، المجلد التاسع، العدد 30، نونبر 2009.
6. عبد الحافظ الصاوي، تركيا وإفريقيا ... سمات وأبعاد الشراكة الاستراتيجية، منشورات مركز الجزيرة للدراسات، الصفحة الاقتصادية، بتاريخ 2020/12/1.
7. مصطفى صلاح، الدور التركي في إفريقيا – اقتصاد – محرك السياسة، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، أوراق بحثية، 2018/04/17.

التقارير:

1. تقرير مديرية الدراسات والتوقعات المالية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 2021/05/25.

المواقع الالكترونية:

1. الموقع الرسمي لمركز الإحصاء لأمريكي.
2. هناء السيد حسن عبد اللطيف غنيم، تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين وإفريقيا، دراسات وبحوث، منشورة على الموقع الالكتروني:
http://www.qiraatafrican.com/home/new.sthach.WFUck4x2.dpbs

3. باسل الحاج جاسم، تركيا وإفريقيا إلى شراكة استراتيجية، بتاريخ 7 ماي 2015، على الرابط: .https://goo.gle/g5NMXe[[https:goo.gl/g5NMXe

المراجع باللغة الفرنسية

1. La direction de Brahim Fassi Fihri (2015) le Maroc en Afrique: la voie royale, Sous, institut AMADEUS, 2015.
2. Alain Faujas, Etat Unis: l'Afrique au sommet, séance de rattrapage pour Barak Obama sur le site: http://www.jeuneafruqie.com/47875/politique/tatas-Unis-L-Afrique-au--sommet-siance-de-rattrapage-pour-barak-Obama/.

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Christina Okello; Germany's Merkel urges more investment in Africa; IFi, 21 November, Available at: http://bit.Ly/2ZNZUDU
2. Germany Africa, Germany Africa Relations Xarm up, 11 January 2017, available at: http://bit.Ly/3ecF,ew4.
3. South World Germany military and strategic interests in Africa; september 2014; available at:https://bit.ly/2c jpctB.
4. Kent Hughes and Brent Bankus; « China's poursuit of Africa's Naturels Ressources »(Pennsylvania:collins center study for strategic leadership (CSL); US Army war collége; VOL 01-09-2009.

The World Integrated Trade Solutions (WITS)http://wits-world bank.org